

النشاط المصري في الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن (1869-1873)

أ.د. وليد عبود محمد م.م. أركان حرجان زايد

جامعة بغداد / كلية التربية - ابن رشد

The Egyptian Activity in the African Coast of the Red Sea and the Gulf of Aden (1869-1873)

Prof. Dr. Waleed Abboud Mohammad

Asst. Lecturer Arkan Herjan Zayid

University of Baghdad / College of Education-Ibn Rushd

Abstract

The African Coast of the Red Sea and the Gulf of Aden has gained a strategic importance because in addition to its natural resources, it is considered, for its geographic location, a connective area in navigation. Hence, many great powers tend to dominate it. The Egyptian government sent expeditions specialized in geography and exerted efforts to keep peace, security, and stability and to prevent violations such as slave trade. The area has later become one of the important centers for the Egyptian interests.

المقدمة

اكتسب الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن أهمية استراتيجية، فإلى جانب ثرواته الطبيعية وتنوعها، يُعد بحكم موقعه الجغرافي، حلقةً للمواصلات البحرية، فلا غرو والحال تلك أن تسعى عدد من القوى ذات الشأن للسيطرة عليه. وعلى وفق ذلك إستهلت الحكومة المصرية برغم دورها الحذر إزاء القوى الأوربية ذات المصالح الاستراتيجية هناك، نشاطاتها المتنوعة في المنطقة، وذلك من خلال إرسال البعثات المختصة بالكشوف الجغرافية التي واكبتها النشاطات العلمية والعمرانية وجهود سعت إلى حفظ الأمن والاستقرار فيها ومكافحة الممارسات المحذورة لاسيما تجارة الرقيق، بعد أن رسخت أقدامها في الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن، حتى أضحت المنطقة لاحقاً إحدى المراكز المهمة للمصالح المصرية، وقد شهدت المدة موضوع البحث تطورات عدة، جسدت تلك الأهمية من جهة، وكشفت عن نشاط مصر في المنطقة من جهة أخرى.

إن الفرضية التي يُعالجها البحث هي محاولة تهدف إلى إستبانة النشاط المصري في الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن (1869-1873)، ويُناقش فيه محاولات الخديوي إسماعيل باشا (18 كانون الثاني 1863-26 حزيران 1879) للتوسع في تلك المناطق ودوافعها؟ وما هو ردود الفعل البريطانية على ذلك، لاسيما في الساحل الإفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن؟ وهل ظلت بريطانيا منفردة بالمنطقة دون أن تتنافسها أطراف أخرى؟ وما هو موقف الخديوي من تجارة الرقيق، فضلاً عن النشاطات العلمية والعمرانية وإجراء الكشوف الجغرافية في المنطقة؟ وسيوضح البحث مدى إسهام نشاط الحكومة المصرية هناك في إدخال المدينة والحضارة الحديثة، ودعم المشاريع التنموية فيها وإنفاقها أموال طائلة لتنفيذ وإكمال خططها الإصلاحية، في الوقت الذي ضمت فيه مساحات واسعة إلى سيادتها.

وفقاً لما تقدم فإن البحث الحالي يُمثل إضافة جديدة إلى سلسلة الدراسات العربية التي تناولت بالبحث التاريخي، التوجهات التي مثلتها نشاطات بعض القوى العربية، لا سيما مصر ونشاطها الفاعل في الساحل الإفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن حتى عام 1873، مُستقصياً مجرياته ونتائجه وأبعاده فضلاً عن الجوانب التي لم تبحثها تلك الدراسات على نحو مُستقل، إذ غالباً ما إنصبَّ اهتمامها على دور ونشاط القوى الأوربية في المنطقة.

حُددت المدة الزمنية للبحث بين عامي (1869-1873)، وذلك لأن التاريخ الأول يُمثل الآفاق الجديدة في التطلعات المصرية خارج نطاق حدودها بعد فتح قناة السويس. أما التاريخ الثاني فيرتبط بالتطورات المهمة التي واكبتها النشاط المصري في الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن، وأثمرت في نهاية المطاف إلى تحقيق المدنية والحضارة الحديثة وإقامة المشاريع التنموية فيها وإكمال خططها الإصلاحية، في الوقت الذي إستطاعت فيه ضم مساحات واسعة إلى سيادتها.

يُعد ضم مينائي (مصوع Massawa) - مدينة إريتزية مطلة على ساحل البحر الأحمر - و(سواكن Suakin) - مدينة في شمال شرق السودان على الساحل الغربي للبحر الأحمر - إلى السيادة المصرية من العوامل التي شجعت لاحقاً على توسع النشاط المصري إلى الساحل الأفريقي للبحر الأحمر، إذ أن السيطرة على مصوع ستؤمن الطريق إلى الحبشة وتساعد مصر على مراقبة أو صد أي عدوان تتعرض له الحدود السودانية. أما سواكن فأنها تمثل المنفذ الوحيد على البحر الأحمر فضلاً عن كونها مركزاً لتخزين الحبوب والبضائع ونقلها من وإلى مصر وتأمين سرعة الانتقال إلى السودان. وعلى هذا الأساس توجهت مصر صوب الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن، كجهات زولا ورهيفة وبلهار وبريرة وبيلول وتاجورة⁽¹⁾، فضلاً عن جهات الساحل الصومالي المطل على المحيط الهندي والمتمثل ب(قسمايو، لامو، فرموزة)، إلى جانب بلاد شرق أفريقيا(العيسى، النولي، آوسة، هرهر، الجاديبورس)⁽²⁾، وذلك للقضاء على تجارة الرقيق، وإدخال التجارة المشروعة إليها، فضلاً عن النشاطات العلمية والعمرانية وإجراء الكشوف الجغرافية⁽³⁾. وفي أثر توحيد حوض النيل شهدت مصر في نهايه ستينيات القرن التاسع عشر تطورات مهمة، بدأت فيها التطلع إلى مواصلة نشاطها التوسعي إستناداً إلى نظرية الحدود الطبيعية للدولة⁽⁴⁾، التي تتيح إدخال منابع النيل وساحل البحر الأحمر وخليج عدن ضمن نطاق واحد⁽⁵⁾، ليتسنى لاحقاً دمج شمال شرق إفريقيا إلى مصر. وفي الوقت الذي سارع الخديوي إسماعيل⁽⁶⁾ في تنفيذ مشروعه⁽⁷⁾، سعى للحصول على إستقلاله من الدولة العثمانية بما يضمن تحقيق أهدافه⁽⁸⁾. وبرغم أن الدول الأوروبية والحال تلك، لم تشكل عائقاً أمام التوسع المصري بإستثناء بريطانيا التي إرتبطت بعلاقات مع سلطان زنجبار، إلا أن عدداً آخر منها حاول التدخل في بعض القضايا التي خصت المناطق الاستراتيجية في المنطقة، لاسيما فرنسا وإيطاليا⁽⁹⁾.

رأت الحكومة المصرية قبيل فتح قناة السويس كونها الممر المائي ذي الموقع الإستراتيجي المهم الرابط بين آسيا وأوروبا والأميركيتين⁽¹⁰⁾، إن من الواجب عليها دعم حقوق السيادة العثمانية في منطقة البحر الأحمر، وذلك لمواجهة النشاط البريطاني والإيطالي والفرنسي الذي بدأ بالظهور آنذاك⁽¹¹⁾، لاسيما أن الحكومة المصرية هدفت من وراء تلك الخطوة تمهيد السبيل لتوسع الدولة ووصولها إلى حدودها الطبيعية⁽¹²⁾، أي من ساحل البحر المتوسط شمالاً إلى خط الإستواء جنوباً،

(1) السيد رجب حراز، أفريقية الشرقية والإستعمار الأوربي، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1968)، ص 189.

M.F Shakry, The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan 1863-1879, (Cairo, N.pub., 1938), p.244.
للتفاصيل عن الساحل الأفريقي وأقسامه. ينظر: دريد عبد القادر نوري، تاريخ الإسلام في أفريقيا جنوب الصحراء 1004-1610م، (الموصل، جامعة الموصل، 1985)، ص 29-30.

(2) جميل بيضون وآخرون، تاريخ العرب الحديث، (عمّان، دار الأمل، 1992)، ص 99 - 100.

(3) محمد أبراهيم الأسيوطي، السودان الشقيق، (القاهرة، مطابع الدار القومية للطباعة والنشر، 1960)، ص 57.

(4) "جريدة الأهرام"، العدد 10784، في 1 تموز 1932، ص 1.

(5) Mohammad Sabry, Le Soudan Egyptien (1821-1898). (Cairo, Imprimerie National, 1947), pp.132-133.

(6) هو إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي، ولد في القاهرة في الحادي والثلاثين من كانون الأول 1830، تعلم مبادئ العلوم العامة و الرياضيات واللغتين التركية والفارسية، سافر إلى فرنسا لإكمال دراسته، وعاد إلى مصر بعد وفاة عباس باشا، ليُصبح ولي العهد بعد وفاة محمد سعيد باشا عام 1863. ينظر: هادي جبار حسون المعموري، الخديوي إسماعيل ودوره الإداري والسياسي 1863-1879، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية، جامعة ديالى، 2006)، ص 7-8؛ جرجي زيدان، أشهر الحوادث وأعظم الرجال، "مجلة الهلال"، ج 4، (آذار، 1895)، ص 259؛ محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، (القاهرة، دار الثقافة، 1976)، ص 164.

(7) علي خضير عباس المشايخي، السياسة البريطانية في البحر الأحمر 1798-1882، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية الآداب، جامعة بغداد، 1997)، ص 127-131.

(8) جلال يحيى ومحمد نصر مهنا، مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، (القاهرة، دار المعارف، 1981)، ص 81.

(9) منال عباس كاظم الخفاجي، العلاقات المصرية البريطانية (1936 - 1952)، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2005)، ص 2 - 4؛ السيد يوسف نصر، الوجود المصري في أفريقيا في الفترة ما بين (1820 - 1899)، (القاهرة، دار المعارف، 1981)، ص 237.

(10) Lloyd H. Doop, Europe and Egypt, World Affairs, Vol.99, No.3, (September, 1936), pp.160-164;

" جريدة الأهرام"، العدد 17084، في 1 تموز 1932، ص 1.

(11) صبري كامل هادي، قناة السويس وأثارها السياسية والإقتصادية والإجتماعية في تاريخ مصر الحديث (1869 - 1936)، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية، جامعة ديالى، 2005)، ص 21 - 36؛

Log U.S. Government Documents, The Issue Egyptian, 1840-1900, File.24, Part NO.2, Index (191-1), pp.61-67.

(12) سامي صالح محمد الصياد، الصراع البريطاني-الفرنسي على مشروع قناة السويس (1854 - 1869)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006)، ص 268-284.

ومن ساحل البحر شرقاً إلى المحيط الهندي⁽¹⁾، ومنه إلى وسط القارة الأفريقية حتى البحيرات الإستوائية غرباً، وهذا ما دأبت على تحقيقه منذ أوائل عهد الخديوي إسماعيل⁽²⁾.

وفي إثر تأكيدها عزم الحكومة المصرية على فتح قناة السويس⁽³⁾، وما يشكله ذلك من تأثير في اختصار طريق الملاحة بين غرب أوروبا وبلاد الشرق، سعت فرنسا إلى السيطرة على ميناء (أوبوك Obock) على الساحل الشمالي لخليج تاجورة الموصل لسواحل الصومال بخليج عدن، واتخاذها قاعدة بحرية منفصلة عن القاعدة البريطانية في عدن، ما دفعها إلى استغلال حادثة مقتل نائب قنصلها في عدن⁽⁴⁾، إذ اتهمت حاكم (زيلع Saylac)-مدينة صومالية في الشمال الغربي على ساحل خليج عدن بالتواطؤ في هذه الحادثة، وبدأت تحقيقاتها التي انتهت بعقد اتفاقية مع مشايخ الصومال الذين تنازلوا عن ميناء أوبوك لفرنسا نظير عشرة آلاف ريال، فضلاً عن حرية دخول الرعايا الفرنسيين إلى البلاد⁽⁵⁾.

من جهة أخرى مثلت إيطاليا المنافس الجديد الذي ظهر بعد فرنسا، إذ سعت إلى إيجاد موطن قدم لها في أفريقيا الشرقية⁽⁶⁾، فأخذت البحث عن ميناء قريب من البحر الأحمر، يسهل لها الدخول إلى القناة⁽⁷⁾، فوقع الاختيار على إنشاء محطة في عصب⁽⁸⁾، لتبدأ الخطوة الأولى بالتفاوض مع المشايخ المحليين لسواحل البحر الأحمر بشراء الأرض، وقد نجحت في ذلك⁽⁹⁾، في حين احتجت الحكومة المصرية على ذلك، دون جدوى ما اضطرها التوجه بقوة نحو رأس غردفوي جنوباً⁽¹⁰⁾. في الوقت الذي أكد فيه الخديوي إسماعيل على أهمية السيادة المصرية على ساحل البحر الأحمر الغربي، برسالته إلى ناظر البحرية في تشرين الثاني - كانون الأول 1869 بقوله: **إن البحر الأحمر في نظر الحكومة المصرية أكثر أهمية من سائر البحار، واكتساب المعلومات للسير والسفر فيه أمر واجب على ضباطنا البحريين... ولا بد من الوقوف على أحواله**⁽¹¹⁾، وهذا ما يفسر إمتداد النشاط المصري على طول ساحله الغربي وصولاً حتى شرق أفريقيا.

وفي نهاية تشرين الثاني 1869، إقترح حاكم عدن (إدوارد ليتشمير روسل Edward Lechmere Russell 1867 - 1870)، إلى حكومة الهند بإيفاد أحد الصوماليين المدعو (محمد محمود) للوقوف على إدعاءات المصريين في بربرة وبلهار⁽¹²⁾، في الوقت الذي كانت فيه الإدارة المصرية مُشغلة بمد خطوط التلغراف بين سواكن وكسلا وبربرة، وربط كل من عدن وسواكن ومصوع وموانئ البحر الأحمر مع الخرطوم وسنار بشبكة التلغراف⁽¹³⁾، وإيصال شبكة بين زيلع وسواكن. وبذلك أصبح من السهل الإتصال بهذه الموانئ من أي جهة بالساحل، كما تم إفتتاح مكتب بريد في مصوع⁽¹⁴⁾،

(1) أحمد عزت عبد الكريم، مجمل تاريخ مصر من الحملة الفرنسية إلى نهاية حكم إسماعيل (1798-1879)، (بيروت، دار النهضة، 1970)، ص 5 - 17.

(2) عبد المنعم يونس، الصومال، (القاهرة، مطبعة النهضة العربية، 1962)، ص 182-183.

(3) نصير خير الله محمد جاسم التكريتي، التغلغل الأجنبي في مصر (1863-1879)، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية، جامعة تكريت، 2003)، ص 46-49.

(4) جلال يحيى، البحر الأحمر والإستعمار، (القاهرة، دار القلم، 1962)، ص 36؛ أمال السبكي، الملاحة البريطانية في البحر الأحمر (1881-1888)، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1985)، ص 13.

(5) جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، (القاهرة، دار المعرفة، 1959)، ص 39-42؛ محمود شاكر، الصومال، (دمشق، مكتبة دار الفتح، 1964)، ص 13-15.

(6) زينب نايف أحمد الألوسي، النفوذ الإيطالي في القرن الإفريقي 1936-1941، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2004)، ص 7.

(7) حمدنا الله مصطفى حسن، التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان 1841-1881، (القاهرة، دار المعارف، 1985)، ص 184-185.

(8) أرسل الإيطاليون المبشر (سابيتو Sabito) في عام 1869، للتفاوض حول شراء أرض تصلح لإقامة محطة تجارية وعسكرية، بعيدة عن القاعدة البريطانية، حتى تمكن من إستئجار ميناء عصب ثم إحتلالها عام 1882، ما مهد لها إحتلال ميناء مصوع والزحف من جنوب وادي النيل صوب شمال أفريقيا. السبكي، المصدر السابق، ص 16؛ للتفاصيل عن الإحتلال الإيطالي لمينائي عصب ومصوع. ينظر:

وليد عبود محمد شبيب الدليمي، التغلغل الإيطالي في المشرق العربي 1911-1943، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية-ابن رشد، جامعة بغداد، 1994)، ص 7-10.

(9) يحيى، البحر الأحمر والإستعمار، المصدر السابق، ص 49.

(10) السيد رجب حراز، التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا وتأسيس مستعمرتي أرتيريا والصومال، (القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، 1960)، ص 53، 103.

(11) محمد محمود السروجي، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، (القاهرة، دنا، 1988)، ص 315-316.

(12) حراز، أفريقيا الشرقية والإستعمار الأوربي، ص 190.

(13) دفتر رقم 2 عابدين- وارد تلغرافات 88، ترجمة التلغراف التركي نمرة 596- في 16 ذي القعدة سنة 1285 هـ. نقلاً عن: شوقي عطا الله الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر 1863-1879، (القاهرة، مطبعة لجنة البيان العربي، دت)، ص 70.

(14) شوقي عطا الله الجمل، تاريخ السودان وادي النيل، ج 1-2، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1969)، ص 133-134.

وإيصال شبكة الاتصالات إلى غرب السودان نحو (فوجبة) بشرق الفاشر، وقد بلغ طول الخطوط التلغرافية التي أنشأت في السودان حتى عام 1870 نحو (2110) كم، أما الأسلاك المستخدمة فقدرت بنحو (48000) ميل⁽¹⁾.

وفي عام 1870 أرسلت الحكومة المصرية بعثة كشفية بقيادة (محمد الجمالي باشا)، إنطلقت من السويس شمالاً مارة بالمناطق الواقعة على طول الساحل الغربي للبحر الأحمر⁽²⁾، وقد تمكنت من كشف جميع المناطق التي مرت بها مجريةً كشوفها الجغرافية بشكل دقيق، فضلاً عن حلها للنزاعات المحلية القائمة آنذاك بين قبائل بربرة وبلهار⁽³⁾. وفي نيسان 1870 كتب رول إلى الجمالي باشا سائلاً إياه عن سبب قدومه إلى تلك المناطق، وهل أن هدفه هو الإستيلاء على مناطق جديدة في المنطقة، مايفسر تقليله من أهمية الوجود المصري ودوره في المنطقة⁽⁴⁾. على أن ذلك جاء في الوقت الذي كشف فيه رول عن تدخل الحكومة المصرية في الصومال، فما كان من وزير الخارجية المصري (بوغوص نوبار باشا 1858 - 1889)، إلا أن يردّ عليه بقوله: **أن حقوق مصر في هذه البلاد ثابتة ولاشك فيها**⁽⁵⁾.

لم تكتفِ الحكومة المصرية بالرد على الإتهامات البريطانية، بل أمرت الجمالي باشا بإنزال الجنود المصريين في بلهار، لاسيما أن سكانها وفدوا إلى القائد المصري، مُعلنين خضوعهم للحكومة المصرية، ما شجعه على مواصلة التقدم صوب بربرة. وفي غضون ذلك طالب عدداً من شيوخ القبائل الصومالية من خلال رسالة بعثوا بها إلى الخديوي إسماعيل في التاسع والعشرين من أيار 1870 ضرورة دخول قوات الجمالي باشا إراضيهم⁽⁶⁾. وفي الأول من حزيران رفع نوبار باشا وزير الخارجية مذكرة إلى قنصل بريطانيا العام في القاهرة العقيد (إدوارد ستانتون Edward Stanton 1865-1867)⁽⁷⁾، أكد فيها سيادة مصر على كل ساحل البحر الأحمر الإفريقي⁽⁸⁾، بقوله: **إن الأراضي المذكورة ليست مُستقلة بل - وكما كانت دائماً - أراضي عثمانية، وهي ضمان البلاد التي تنازل عنها الباب العالي للحكومة المصرية بمقتضى فرمان سلطاني...**، واستمر قائلاً **"كما أن مصر لاتزال تدفع جزية سنوية مقابل ذلك، فلا يسع الحكومة المصرية أن تترك الحقوق الثابتة على هذه البلاد"**⁽⁹⁾.

وفي حزيران 1870 عيّنت الحكومة المصرية (أحمد ممتاز باشا)⁽¹⁰⁾، والياً على جميع سواحل أفريقية الشرقية من السويس إلى غردقوي، بما في ذلك بلهار وبربرة، في الوقت الذي رفض فيه الأهالي رفع العلم البريطاني وقرروا إنزاله في تلك المناطق، ما أدى إلى إمتعاض الإدارة البريطانيه في عدن. وفي غضون ذلك رفع جمالي باشا تقريراً أوضح فيه بأن باخرة تابعة لـ (شركة روباتينو للملاحة Rubatino Shipping Company) الإيطالية⁽¹¹⁾، دخلت حدود بربرة محاولة الرسو، إلا أن الأهالي والمشايخ وقفوا ضدها، مؤكدين تبعيه جميع الأراضي إلى الحكومة المصرية، وليس لأحد سلطة عليها⁽¹²⁾، كما أعلنوا عن إستعدادهم للإنضواء تحت الإدارة المنظمة الحديثة التي جاء بها المصريون⁽¹³⁾.

- (1) محمد صالح ضرار، تأريخ السودان البحر الأحمر إقليم البجة، (بيروت، دار الحياة، 1965)، ص107.
- (2) جوزفين كام، المستكشفون في أفريقيا، ترجمة السيد يوسف نصر، (القاهرة، دار المعارف، 1983)، ص326.
- (3) محمد صبري، الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، (القاهرة، مطبعة مصر، 1948)، ص25؛ حراز، التوسع الإيطالي في شرق أفريقية، ص13-14.
- (4) عبد المنعم عبد الحليم، صوماليا، (القاهرة، مكتبة الشرق بالفجالة، 1960)، ص214.
- (5) يحيى جلال ومحمد نصرمها، مشكلة القرن الإفريقي وقضية شعب الصومال، (القاهرة، دار المعارف، 1981)، ص82.
- (6) صلاح الدين علي الشامي، السودان دراسة جغرافية، (القاهرة، منشأة المعارف، 1972)، ص13-14؛ صبري، المصدر السابق، ص18-25.
- (7) سوؤد كاظم مهدي العبيدي، السياسة البريطانية تجاه منطقة القرن الإفريقي 1839-1914، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية الآداب، جامعة بغداد، 2002)، ص36-44.
- (8) محمد فؤاد شكري، مصر والسيادة على السودان الوضع التاريخي للمسألة، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1941)، ص49؛ حراز، أفريقية الشرقية والإستعمار الأوربي، ص191.
- (9) أنور زقلمة، مصر الكبرى أفريقيا للأفريقيين، (القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية، 1954)، ص119؛ Shakry., Op. Cit., p.249.
- (10) ضابط مصري، عُيّن أول محافظاً لسواكن عام 1865، وبعد أمر فصل محافظات مصوع وسواكن وبربرة، عُيّن مدير عموم شرقي السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر، وأنجز عدة أعمال عمرانية في السودان، لاسيما في الزراعة، حتى انتهت مدة حكمه بسجنه في الخرطوم وموته. ينظر: لجمال، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر، ص8-9.
- (11) وهي شركة سيرت بواخرها شهرياً بين السويس وجدة وسواكن ومصوع والحديدة وعصب، وقد تولى إدارة فرع الشركة شخص يُدعا محمد الشناوي بك. محمد لطفي جمعة، بين الأسد الأفريقي والنمر الإيطالي، (القاهرة، مطبعة المعارف، 1935)، ص84.
- (12) جلال يحيى، مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، (القاهرة، دار المعارف، 1967)، ص137؛ يحيى ومهنا، المصدر السابق، ص83.
- (13) حراز، التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا، ص86.

وعلى أية حال مثلت تلك التطورات بداية لتحول الإيطاليين بشكل نهائي نحو إختيار عصب قاعدة لهم، في حين وصل أحمد باشا إلى بلهار في السادس عشر من كانون الثاني 1871 لرفع الراية المصرية، إيذاناً بدخولها تحت السيطرة المصرية⁽¹⁾. وفي السابع عشر من شباط من العام نفسه توجه ممتاز باشا نحو ساحل الصومال لحل النزاع الناشب بين القبائل في بريرة، وإعادة الأمن والاستقرار إليها⁽²⁾.

وفي أعقاب صدور أمراً جديداً للحكومة المصرية بتعيين أحمد ممتاز باشا حكامراً على السودان في الخامس من شباط 1871، أرسل المُستكشف السويسري (فيرنر منزينجر Munzinger Werner 1832 - 1875) إلى بلهار، وذلك لإجراء كشوف جغرافية فيها. وبعد إكمال مُهمته قدم تقريراً مفصلاً أشار فيه إلى تمتعها بموقع ستراتيجي مُهم على الساحل الغربي للمحيط الهندي⁽³⁾، وخصوبه أراضيها وملائمتها للزراعة، فضلاً عن توفر المياه لري الأراضي⁽⁴⁾، إلى جانب ارتباطها بعلاقات تجارية وطيدة مع بريرة الواقعة إلى الشرق منها بمسافة أربعين ميلاً، كما تصل إليها السفن من عدن وحضر موت ومسقط واليمن، وترد إليها قوافل من الحبشة وهرهر مُحملة بمختلف البضائع⁽⁵⁾. وأكد منزينجر في تقريره على ضرورة تأمين طرق المواصلات معها - أرسلت الحكومة المصرية جمالي باشا للاهتمام بالموضوع -⁽⁶⁾، فضلاً عن قضائه على الخارجين على القانون، إثر أعمال السلب والقتل التي تعرضت لها القوافل التجارية، ما ضمن الأمن والاستقرار لتلك المناطق⁽⁷⁾. وفي المُدة نفسها أرسل ممتاز باشا بعثة كشفية إلى بريرة، تمكنت بعد إنجاز مُهمتها من إعداد تقريراً وصفت فيه ميناء بريرة بكونه أكبر الموانئ الموجودة⁽⁸⁾، في بلاد الصومال والمواجهة لعدن بمسافة نحو مائة وخمسين ميلاً، إلى جانب تمتعها بحركة تجارية بين مسقط واليمن وحضر موت وعدن والأقاليم الداخلية⁽⁹⁾. فضلاً عن ذلك زار الحمكدار تاجورة واطلع على أوضاعها، وأكد على مشاركتها مع بقية الموانئ الصومالية في حركة الإزدهار⁽¹⁰⁾، لاسيما بعد أن إهتمت مصر بالشؤون الملاحية والعُمرانية فيها، إلى جانب إصلاح الطُرق بين التاكا وبريرة، وإقامة محطات بين سواكن وبريرة، مُشدداً على ضرورة تأمين إدارتها لتحقيق استقرار البلاد ورفاهيتها⁽¹¹⁾.

وفي السادس والعشرين من آذار 1871، قدم أحمد ممتاز باشا، طلباً إلى الحكومة المصرية، بإرسال بعثة إلى بيلول وعصب وأمفيلا، وبعد أن أنجزت البعثة مُهمتها أعدت تقريراً مفصلاً عن بيلول وأبوك مؤكدة بأنها عبارة عن فُرى صغيرة غير صالحة للزراعة، بسبب شدة الرياح الحاملة للأتربة التي أدت إلى تلف المزروعات. أما عصب فمن الضروري إصلاح طرقها وربطها بالساحل لإنعاش تجارتها⁽¹²⁾، وبصدد رهيفة وأمفيلا، أكد التقرير بأنها مناطق تجارية وتتمتع بنشاط كبير مع اليمن، لتبادل البضائع والمنتجات، وختمت البعثة تقريرها على تأكيد أهالي تلك المناطق تمسكهم بتبعيتهم للحكومة المصرية⁽¹³⁾. وفي ضوء ماتقدم عقد ممتاز باشا إتفاقاً مع شركة روباتينو الإيطالية⁽¹⁴⁾، لتسيير بواخر النيل، فضلاً عن

- (1) وثائق عابدين: أمر كريم صادر لمحفظة سواحل البحر الأحمر إلى أحمد ممتاز باشا، في 23 صفر 1287 هـ. الموافق 1871 م. - نقلاً عن: أمين سامي، تقويم النيل (1863-1872)، مج2، ج3، (القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، 1936)، ص862-869؛ حمدي الطاهري، قصة الصومال، (القاهرة، مطابع دار الشعب، 1977)، ص30.
- (2) ديمتري نقولا، قبائل الزوج في أفريقيا الشرقية، "مجلة الهلال"، الجزء 1-3، في 1 تشرين الأول 1914، ص293؛ السيد يوسف نصر، جهود مصر الكشفية في أفريقيا في القرن التاسع عشر، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979)، ص116-117.
- (3) علي إبراهيم عبدة، مصر وأفريقية في العصر الحديث، ط1، (القاهرة، دار القلم، 1962)، ص99-102.
- (4) شوقي عطا الله الجمل، دور مصر في أفريقيا في العصر الحديث، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984)، ص91-92.
- (5) حسن جوهر، الحبشة، (القاهرة، مطبعة مصر، 1947)، ص139-140.
- (6) جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، ترجمة أحمد شكري، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1990)، ص333.
- (7) عبد العليم خلاف، كشوف مصر الإفريقية في عهد الخديوي إسماعيل (1863-1879)، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999)، ص163-164.
- (8) يحيى، مصر الأفريقية والأطماع الإستعمارية، ص140.
- (9) خلاف، المصدر السابق، ص165.
- (10) الجمل، تاريخ السودان وادي النيل، ج2، ص191-192.

Robert O Collins , A History of Modern Sudan, 1st . ed., (London, (11) Cambridge University Press, 2008) .., Op. Cit., p.37.

- (12) نصر، المصدر السابق، ص116-117.
- (13) جوهر، المصدر السابق، ص123؛ خلاف، المصدر السابق، ص146-147.
- (14) ضرار، المصدر السابق، ص142-143؛ حراز، التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا، ص117.

اهتمامه بالجانب الزراعي وبناء المنازل للأهالي، وإصلاح النظام الضرائبي⁽¹⁾، والبريد وتطوير الجيش والاهتمام بالجانبين التجاري والتعليمي، من خلال بناء المدارس وإنشاء خطوط التلغراف، فضلاً عن الاهتمام بزراعة القطن وإنشاء عدد من المُستشفيات⁽²⁾.

وفي غضون ذلك عين الخديوي إسماعيل منزينجر حاكماً لمصوع، لملاحقة تجار الرقيق والقبض عليهم في السودان الشرقي⁽³⁾، وقد أنعم عليه برتبة بك من ثم لقب الباشوية. من جهة أخرى إتخذ منزينجر من مصوع نقطة إرتكاز للتوسع نحو الجهات الأخرى، وبما يدعم سيادة الحكومة المصرية في تلك المناطق⁽⁴⁾. ورأى منزينجر أن القضاء على تلك التجارة لا يتم إلا بالسيطرة على إقليم البوغوص أو سنهايت الواقعة بين التاكة ومصوع المتأخم لحدود الحبشة الشمالية، الخارجة عن سلطة الحكومة المصرية⁽⁵⁾. ويبدو أن تلك المناطق مثلت ملاذاً آمناً وميداناً للأحباش، من خلال إرسالهم العديد من الحملات لصيد الرقيق وسلب محصولات الأهلين وأموالهم، فضلاً عن نشر الفوضى في الحدود السودانية، لذلك أمر الخديوي بإخضاع إقليم البوغوص لسيادة مصر⁽⁶⁾. ولأهمية مصوع بكونها مفتاح الحبشة، قرر منزينجر التوجه بحملته نحوها في حزيران 1872، مغتنماً فرصة إنشغال ملك الحبشة (يوحنا الرابع 1872 - 1889) بالحرب ضد الجنوب، فدخلت الحملة (كيرن Kern) مركز الإقليم دون صعوبة تذكر، ثم أخذ بإنشاء حكومة لحفظ النظام في تلك الجهات النائية⁽⁷⁾.

وفي أعقاب إعتقال أحمد ممتاز باشا حكامدار السودان في تموز 1872 وذلك بسبب إتهامه بقضايا فساد مالي وإداري وفرض ضرائب غير قانونية تمت إقالته من منصبه في الأول من تشرين الأول من العام نفسه، وتعيين (أدهم باشا العريفي) في اليوم التالي حكمداراً على السودان. على أن ذلك لم يثن مواصلة الخديوي إسماعيل لجهود الإصلاحية، إذ أوصى منزينجر في الثاني عشر من كانون الأول 1872 بضرورة إقامة محطات عسكرية في الجهات الساحلية حتى باب المنذب، لاسيما التابعة منها إلى الدولة العثمانية منذ مدة طويلة، وذلك لمكافحة النشاطات التجسسية فيها التي تثير الفرقة بين القبائل⁽⁸⁾، والعمل على حفظ الأمن والاستقرار في تلك السواحل حتى بلهار وبربرة. وفي مجال تطور الإتصالات، مدت الشركة التلغرافية في العام نفسه خدمة البريد بين عدن وزنجبار، ما أمن إتصال الساحل بالعالم الخارجي⁽⁹⁾، حتى بلغ طول الخطوط بين مصر وتلك الجهات نحو (5582) كم، وطول أسلاكها (951،11) كم⁽¹⁰⁾.

وفي تموز 1873، بدأ الخديوي إسماعيل عمليات البحث عن معدن الملح في جهات السودان، لاسيما في البحر الأحمر مُعتدماً في ذلك على إدارة خاصة بذلك عرفت ب(مصلحة الملح والنظرون) - يُستخدم الأخير في تجفيف وتحنيط الموتى - ومُهمتها الإشراف على الملاحات الموجودة بسواحل البحر الأحمر وإستغلالها والعمل على كشف ملاحات جديدة⁽¹¹⁾. في حين أصدرت الحكومة المصرية أمرها إلى(رضوان بك سوادى)، بالتوجه نحو بربرة لإقامة قاعدة عسكرية

(1) حسن، المصدر السابق، ص49؛ مكي شبكية، السودان عبر القرون، (القاهرة، مطبعة لجنة التأليف، 1964)، ص159.

(2) ناصر السيد، التعليم في السودان، (بيروت، دار القدس، 1975)، ص18-21.

(3) ميخائيل شاروبيم، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، ج4، ط1، (القاهرة، المطبعة الكبرى الأميرية، 1900)، ص150؛ إلياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد=

= الخديوي إسماعيل باشا (1863-1879)، ج2، (القاهرة، مطبعة دار الكتب، 1923)، ج2، ص70-71.

(4) شكري، الحكم المصري في السودان، ص74؛ يانج، المصدر السابق، ص350.

(5) محمد فؤاد شكري، الإمبراطورية الأفريقية صفحة من تاريخ مكافحة الرق والنخاسة في السودان، بحث في كتاب: إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته، (القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، 1945)، ص210.

(6) شكري، مصر والسيادة على السودان الوضع التاريخي للمسألة، ص42؛ ضرار، المصدر السابق، ص90؛ علي إبراهيم عبدة، مصر وأفريقية في العصر الحديث، ط1، (القاهرة، دار القلم، 1962)، ص134.

(7) محمد محمود السروجي، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، (القاهرة، دنا، 1988)، ص335.

(8) سامي، تقويم النيل، مج2، ج3، ص987؛ الجمل، دور مصر في أفريقيا في العصر الحديث، ص117؛ كام، المصدر السابق، ص327.

(9) اللورد كرومر، بريطانيا في السودان، ترجمة عبد العزيز احمد غرابي، (القاهرة، مطبعة كوستافاس، 1960)، ص5؛ احمد حمود المعمرى، عمان وشرق أفريقيا، ترجمة محمد أمين عبد الله، (مسقط، وزارة التراث والثقافة، 1979)، ص34.

(10) عبد الرحمن الراجعي، عصر إسماعيل، ج2، ط2، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1948)، ص15-16.

(11) الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر، ص178.

فيها⁽¹⁾، وطمأنة الأهالي بالوجود المصري على أراضيهم، فضلاً عن نشر السلام في البلاد. وعليه أعلن رضوان باشا، دخول البلاد رسمياً تحت حكم الإدارة المصرية⁽²⁾، وبعد أن رفعت الأعلام على طول الساحل، شرع رضوان باشا البدء بإجراء كشوفه الجغرافية للمنطقة، وإعتماد ماجاء في تقرير منزنجر الداعي إلى ضرورة إقامة شبكة لتوفير المياه العذبة بين بريرة وآبار دويار التي قدرت المسافة بينهما نحو ثمانية أميال⁽³⁾.

ونتيجة لعدد من المخالفات المالية صدرت الأوامر بإقالة أدهم باشا في الخامس من أب 1873، وتعيين (إسماعيل أيوب باشا) في الثامن من أب حكمداراً جديداً للسودان. وذهبت عدد من المصادر إلى أن إقالة أدهم باشا جاءت بسبب كونه غير تركي، فضلاً عن علاقاته المحدودة مع السياسيين في القاهرة. من جهة أخرى عين منزنجر محافظاً للسودان الشرقي في نهاية عام 1873، وقد شملت مسؤوليته إدارة شؤون مصوع في الشمال ورهيطة في الجنوب وكيرن وكسلا في الشرق، فضلاً عن مهمة القضاء على تجارة الرقيق⁽⁴⁾. فقام منزنجر بشراء مقاطعة قريبة من مصوع تعرف ب(أيليت Ayelet)، الواقعة بين هماسين ومصوع وأدخلها تحت الإدارة المصرية⁽⁵⁾، بعد أن أسست حكومة محلية فيها استطاعت من وضع حد للنزاعات القبلية بما دعم السلطة في سنهايت وسهل للإدارة المصرية هناك ربطها بسكة حديد بين كسلا ومصوع⁽⁶⁾.

الخاتمة:

يظهر إن الظروف الصعبة التي واجهتها التطلعات المصرية إثر فتح قناة السويس عام 1869 بتوجيه الخديوي إسماعيل باشا (18 كانون الثاني 1863-26 حزيران 1879) خارج نطاق حدودها في الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن - لأهميتهما الاستراتيجية وثرواتها الطبيعية وتنوعها، وموقعهما الجغرافي الذي يعد حلقة للمواصلات البحرية - التي عكستها معارضة القوى الأوروبية، لاسيما البريطانية من جهة، والمشاكل والمعوقات الإدارية والمالية والطبيعية والعسكرية من جهة أخرى، لم تثنها عن مواصلة نشاطها في المنطقة وتحقيق أهدافها التي أسهمت في إدخال المدنية والحضارة الحديثة، فضلاً عن دعم المشاريع التنموية فيها بعد أن أنفقت أموال طائلة لتنفيذ وإكمال خططها الإصلاحية، في الوقت الذي استطاعت فيه إدخال مساحات واسعة تحت سيادتها حتى عام 1873م، فلا غرو والحال تلك أن تسعى عدد من القوى ذات الشأن للسيطرة عليه، وعلى وفق ذلك إستهلكت الحكومة المصرية برغم دورها الحذر إزاء القوى الأوروبية ذات المصالح الاستراتيجية هناك، نشاطاتها المتنوعة في المنطقة، وذلك من خلال إرسال البعثات المختصة بالكشوف الجغرافية التي واكبتها النشاطات العلمية والعمرانية وجهود سعت إلى حفظ الأمن وال استقرار فيها ومكافحة الممارسات المحذورة لاسيما تجارة الرقيق، بعد أن رسخت أقدامها في الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن، حتى أضحت المنطقة لاحقاً إحدى المراكز المهمة للمصالح المصرية، وقد شهدت المدة موضوع البحث تطورات عدة، جسدت تلك الأهمية من جهة، وكشفت عن نشاط مصر في المنطقة من جهة أخرى.

(1) أحمد زكريا الشلق، معالم التأريخ المصري الحديث والمعاصر، (الدوحة، دار قطري بن الفجاءة للتوزيع والنشر، 1986)، ص 80؛ يحيى، مصر الإفريقية والأطماع الإستعمارية، ص 141.
(2) محمدرفعت بك، التيارات السياسية في البحر الأبيض المتوسط، (القاهرة، مطبعة لجنة البيان، 1949)، ص 311.
(3) خلاف، المصدر السابق، ص 166-167.
(4) شكري، الحكم المصري في السودان، ص 190؛ حراز، التوسع الإيطالي في شرق أفريقية، ص 124.
(5) جمعة، المصدر السابق، ص 24؛ الأيوبي، المصدر السابق، ص 70-71.
(6) مراد كامل، الحبشة بين القديم والحديث، كتاب المحاضرات العامة، (القاهرة، مطبعة الرسالة، 1956)، ص 5-23.